الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل الجامعات الحكومية السعودية دراسة حالة جامعة الملك خالد

رانيه محمد محمود زياده[1]

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلي التعرف علي دور الصكوك الإسلامية في توفير التمويل للجامعات الحكومية السعودية من وجهه نظر القيادات الأكاديمية والإدارية بجامعة الملك خالد للتعرف علي آليات توفير التمويل من مصادر أخري غير التمويل الحكومي، وتكونت عينة الدراسة من (89) مفردة، واعتمدت علي المنهج الوصفي التحليلي لوصف تصورات المبحوثين عن الصكوك الإسلامية وتمويل التعليم العالي واستخدمت الدراسة مجموعة من الأساليب الإحصائية، ومن نتائج البحث أن الصكوك الإسلامية تعد بديل مثالي للجامعات الحكومية في الحصول علي المشاركة المجتمعية في تمويل الجامعة بدلا من الاعتماد علي الحكومة في ذلك وأوصت الدراسة إلي تبني الصكوك كبديل متميز للجامعات الحكومية.

الكلمات المفتاحية: تمويل التعليم الجامعي- الصكوك الإسلامية- جامعة الملك خالد.

[1] أستاذ مساعد بجامعة الملك خالد – المملكة العربية السعودية

Islamic instruments as a mechanism for financing Saudi government universities- Study of King Khalid University

Abstract

The study aimed at identifying the role of Islamic instruments in providing funding for Saudi government universities from the face of the academic leaders at King Khalid University to identify the mechanisms to provide financing from other sources of other non-financing. Residents of Islamic instruments and financing higher education, The study sample of (89) is separated and adopted on the analytical description of the perceptions of respondents from Islamic instruments and higher education and the study was used as a group of statistical methods, Of the research, Islamic instruments are an ideal alternative to government universities in obtaining community participation in the financing of the university instead of relying on the government in this and recommended the study to build instruments as a distinct alternative to government universities.

Keywords: Funding of university education - Islamic instruments - King Khalid University.

الجزء الأول: منهجية الدراسة

مقدمة: يعد التمويل أحد المداخل الهامة في عمليات تطوير التعليم الجامعي لأنه يمده بالقوة الاقتصادية التي تمكنه من الحصول علي احتياجاته من الموارد البشرية والمادية ، وقد حظي التعليم في المملكة العربية السعودية بدعم حكومي مستمر يسهل تقديره من خلال ما تستأثر به قطاعات التعليم في الميزانيات العامة للدولة حيث وصلت إلي نسبة 25 %، وزاد عدد الجامعات الحكومية والأهلية إلي 54 ذات طاقة استيعابية عالية وموزعة جغرافيا بين مناطق المملكة كما حدث زيادة للطاقة الاستيعابية من الطلاب .(موقع وزارة التعليم ، 2019)، وتعمل وزارة التعليم علي تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 التي من ضمنها حصول ما لا يقل عن خمس جامعات علي مراتب متقدمة ضمن أفضل 200 جامعة في التصنيف العالمي، لذلك زادت الوزارة المخصصات السنوية للجامعات ، إلا أن هناك عجز في قدرتها علي مواكبة الطلب المجتمعي علي التعليم العالي وتجويد الأداء والسباق نحو التميز التنافسي، لذلك ظهرت الحاجة لتوفير مخصصات مالية للإنفاق علي الاحتياجات المتجددة، وهذا يستدعي البحث عن وسائل جديدة لتمويل التعليم الجامعي في المملكة بالإضافة لما يتوافر من الموارد الحكومية من تمويل التزمت به.

مصطلحات الدراسة الإجرائية:

تمويل التعليم الجامعي: مجموعة الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة أو بعض المصادر الأخرى كالهبات والتبرعات والرسوم الطلابية والمعونات الداخلية والخارجية وإدارتها بفاعلية بهدف تحقيق أهداف التعليم خلال فترة محددة.

الصكوك الإسلامية: تمثل الملكية الشائعة في الموجودات الملموسة وغير الملموسة والموجودات النقدية وحقوق الانتفاع والخدمات والديون أو مجموعة الموجودات الملموسة السائدة أو مشروع تجاري كالمضاربة أو المشاركة وهذه الموجودات التي ينبغي أن تكون محدده بوضوح قد تكون في مشروع معين أو نشاط استثماري (مجلس الخدمات المالية الإسلامية)

جامعة الملك خالد: إحدى الجامعات السعودية الحكومية التي حققت المركز (601) عالميا وال (4) محليا في إطار تأثير الجامعات العالمية في تصنيف التايمز العالمي للتخصصات الأكاديمية للعام 2021 وذلك للتخصصات الهندسية والطبية والصحية، ولقد تم تأسيس الجامعة عام 1419 هـ الموافق 1998 م، وتضم حاليا 19 كلية.

الدراسات السابقة: من خلال مراجعة الأدبيات السابقة أمكن تحديد الدراسات المنشورة في هذا الصدد وفقا للمتغيرات الخاضعة للدراسة كما يلي:

1- دراسة عيسى وسعد، (2018) تحت عنوان "تمويل جامعة الملك خالد في ضوء صيغة الجامعة الاستثمارية: تصور مقترح "، وهدفت إلى إيجاد مصادر تمويلية واستثمارية غير تقليدية لجامعة الملك خالد في ضوء صيغة الجامعة الاستثمارية، كما هدفت إلى تحليل خبرات بعض الدول الأجنبية في تنويع مصادر التمويل والاستثمار في جامعاتها، والاستفادة من هذه الخبرات في تعزيز تنويع مصادر التمويل والاستثمار ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي والاستبانة كأداة لجمع البيانات، وأسفرت عن وضع تصور مقترح لتطوير جانب التمويل والاستثمار بالجامعة.

2- دراسة الرحيلي، (2019) هدفت إلى "التعرف على أهم التغييرات الاقتصادية المعاصرة المؤثرة على تمويل الجامعات، والتعرف على بدائل تمويل الجامعات"، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت إلى موافقة أعضاء هيئة التدريس على بدائل التمويل الواردة بالاستبانة، وأوصي بضرورة استثمار موقع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في إيجاد بدائل لتمويلها.

3- دراسة سعادة والحضرمي (2021) تحت عنوان " واقع تمويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان وتحدياته"، وهدفت إلى التعرف على واقع التمويل في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان، والكشف عن التحديات التي تقف عائقا، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض الواقع ذاته، وتحليل البيانات باستخدام منهج تحليل المضمون، وأوصي الباحثان أن تكون هناك شراكة مع القطاع الخاص في تمويل التعليم من خلال الدعم والقروض الميسرة من طرف الشركات والمجتمع المدني.

4- دراسة عباسي والعربي، (2018) تحت عنوان" الصكوك الإسلامية بديل تمويلي مستحدث في ظل الهندسة المالية الإسلامية"، وهدفت إلى التعرف على مختلف المنتجات المالية الإسلامية والتي توفرها الهندسة المالية من خلال الابتكار المالي، وتعتبر الصكوك الإسلامية من أهم المنتجات التي تلبي الحاجات التمويلية للمشروعات الضخمة.

5- دراسة الشريف، (2020) وهدفت إلى "تشخيص واقع مصادر التمويل للجامعات السعودية، ثم استعراض تجارب عالمية ناجحة للجامعات غير الربحية، وتحديد متطلبات عملية تحول الجامعات الحكومية السعودية إلى جامعات غير ربحية، وأخيرا بناء استراتيجية مقترحة للتحول، واستخدمت المنهج الوصفي المسحي عن طريق أداتي الاستبانة والمقابلة، وتم تطبيق الدراسة على فئتين: أعضاء هيئة

التدريس والقيادات، وأوصت بتبني الاستراتيجية المقترحة ودعم القيادات العليا وأصحاب القرار في الدولة للاستثمارات الجامعية الهادفة بأنواعها.

6- دراسة البلوي، (2020) تحت عنوان" واقع حوكمة التمويل في الجامعات السعودية الحكومية: دراسة تحليلية"، هدفت للتعرف على واقع تطبيق الجامعات السعودية لمبادئ حوكمة التمويل، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن واقع ممارسة حوكمة التمويل كانت بدرجة متوسطة، ويوصي بأهمية التنوع في مصادر التمويل، وفتح البرامج برسوم دراسية، وتفعيل دورها المجتمعي بشكل أكبر، وعقد شراكات مجتمعية تسهم في زيادة مصادرها التمويلية، وتبني سياسة الجامعة المنتجة وهنا يجب توافر نظام رقابي مالي يمنع أي هدر أو فساد مالي.

7- دراسة الماجد،(2018) بعنوان "تصور مقترح لبدائل تمويلية في الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة"، هدفت لبناء تصور مقترح لتمويل الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة من خلال التعرف علي واقع ومعوقات ومتطلبات تمويل التعليم الجامعي ،وأبرز التجارب العالمية المطبقة ،واستخدم المنهج الوصفي المسحي والمنهج الوصفي الوثائقي ،وطبقت استبانة علي مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات السعودية ،وكان من أهم نتائجها أن تمويل التعليم العالي يعاني من وجود معوقات ،وأن هناك متطلبات يتم عن طريقها تطوير التعليم وبناء التصور المقترح ،وأوصت الدراسة بضرورة تبني صيغة الجامعة المنتجة وإعادة النظر في سياسة التمويل الحكومي للجامعات.

8- دراسة العقيلي والقحطاني،(2019)وتحت عنوان" التعليم العالي والمهني وتمويله في ألمانيا والمملكة العربية السعودية : دراسة مقارنة ،وهدفت إلي التعرف علي واقع نظام التعليم العالي في والقوي المؤثرة في نظام التعليم العالي والكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين نظام التعليم العالي الألماني والسعودي ثم وضع آليات مقترحة للاستفادة من نظام التعليم العالي الألماني ،واستخدما المنهج الوصفي المقارن باستخدام مدخل جورج بيرايداي في الدراسات المقارنة ،وتوصلت إلي أن هناك شبه اعتماد كلي في تمويل التعليم العالي ،كما يوجد قصور في ربط التعليم الفني والتقني باحتياجات سوق العمل نتيجة لعدم ربطه بالتعليم العالي والبحث العلمي ،كما يوجد قصور في برامج الربط بين البحث العلمي وحاجات سوق العمل ،وذلك نتيجة لعدم اشتراك الجامعة مع المؤسسات الصناعية الكبرى وعدم وجود شراكات بينهم وقدمت الباحثتان آليات مقترحة منها تبني مفهوم الجامعة المنتجة.

9- دراسة الحمادي وسالم، (2017) بعنوان "تنمية الموارد الذاتية للجامعات السعودية بالتطبيق على جامعة الملك فيصل"، وهدفت إلى تقديم نماذج مقترحة لتنمية الموارد المالية للجامعات السعودية، وتوصلت إلى أنه يجب على الجامعات أن تعمل بمفاهيم جديدة تطلبها طبيعة المرحلة الراهنة، وأن الجامعات مازالت تعتمد على التمويل الحكومي فقط ولم تعتمد على المصادر المتنوعة الأخرى.

10- دراسة الحربي،(2015) تحت عنوان" بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية : جامعة الملك سعود نموذجا ، هدفت للتعرف علي مصادر التمويل الجامعات بالمملكة ،والوقوف علي أبرز التجارب العالمية لتمويل الجامعات ،واقتراح بدائل لتمويل التعليم ،واستخدمت

المنهج الوصفي التحليلي لأدبيات تمويل التعليم العالي والتجارب العالمية ،وتوصلت إلي أن مصادر التمويل الجامعات متشابهة بشكل عام ،وتتمثل في مخصصاتها السنوية من ميزانية الدولة ورسوم العقود الاستشارية مع المؤسسات الحكومية والأهلية بالإضافة إلي رسوم البرامج الدراسية والتدريبية ،واقترحت الدراسة بدائل منها حاضنات الأعمال ، والشراكة مع المؤسسات الأهلية ،والتوسع في الكراسي البحثية والأوقاف إضافة إلي ترشيد الأنفاق والاستثمار الأمثل لموارد الجامعة.

التعليق علي الدراسات السابقة: أسفرت نتائج الدراسات السابقة في إلقاء الضوء علي بدائل التمويل للجامعات الحكومية السعودية ،وتناولها الباحثون من وجهات نظر مختلفة، ولم تتطرق أي منها للصكوك الإسلامية كأداة تمويل متميزة للجامعات الحكومية حيث توفر فرصا استثمارية لكافة فئات المجتمع وأنها ذات أصول ثابتة قابلة للتطوير، حيث ركزت دراسات عيسي وسعد (2018) علي وضع تصور لإيجاد مصادر تمويلية واستثمارية في ضوء مفهوم الجامعة الاستثمارية، وركزت دراسة الرحيلي (2019) علي الاستفادة من موقع الجامعة الإسلامية في إيجاد بدائل للتمويل، بينما ركزت دراسة الشريف (2020) باستعراض تجارب للجامعات غير الربحية وكيفيه بناء استراتيجية للاستثمارات الجامعية بأنواعها ،واتفقت معها دراسة الماجد (2018)، بينما ركزت دراسة القحطاني والعقيلي(2019)علي المقارنة بين التجربة الألمانية والسعودية ووضع آليات مقترحة للاستفادة من التجربة الألمانية، واهتمت دراسة الحمادي وسالم(2017)ودراسة الحربي (2015)بكيفيه تنمية الموارد الذاتية للجامعات السعودية من خلال تجربة جامعتي الملك فيصل والملك سعود علي التوالي، مما ساعدت في تكوين فهم أفضل لموضوع الدراسة ،

وبناء الاطار النظري كما ساعدت في تكوين أداة الدراسة واختيار المنهج المناسب والأساليب الإحصائية.

أوجه الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة: استهدفت الدراسة الحالية دراسة الصكوك الإسلامية كبديل لتمويل الجامعات الحكومية السعودية، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة – على حد علم الباحثة– حيث تعتبر حديثة نسبيا، مما شجع الباحثة للتطرق لهذا الموضوع الهام مما يساهم في إثراء الجانب المعرفي بناء على النتائج الميدانية لهذه الدراسة في ظل ندرة الدراسات التطبيقية على جامعة الملك خالد.

مشكلة وأسئلة الدراسة: تزايد الاتجاه نحو تطوير مؤسسات التعليم العالي باستخدام أنماط ووسائل وتقنيات جديدة ، ويمثل التمويل والبحث عن مصادر جديدة ومستدامة له مشكلة تؤرق الجامعات لتحقيق الاستقرار المالي ،وما فتيء العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ينقضي حتي أصبحت الصكوك الإسلامية أداة تمويل واستثمار أكثر جودة وأقل تكلفة، ويظهر تطور الصكوك عالميا أن أعلي دولة من حيث عدد الصكوك هي ماليزيا بنسبة 55% تليها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة التي أصدرت 14% ،(جبريل 2021 : 293)، انطلاقا مما سلف يتضح الأهمية القصوى للصكوك الإسلامية والأثر الإيجابي علي تمويل الجامعات وما يشكله من قيمة مضافة ، وتزايد الاهتمام بالتوسع في تنمية مواردها وتحقيق الاستقلالية بدلا من الاعتماد الكلي علي التمويل الحكومي ، حيث تمتلك الجامعات مقومات إلا أنه ما زالت لم تستغل بالشكل الأمثل ، لذلك يهتم البحث الحالي بإلقاء الضوء علي دور الصكوك الإسلامية في تمويل الجامعات الحكومية السعودية "جامعة الملك خالد" دراسة حالة ، وفي ضوء ما سبق يمكن ترجمة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي: ما دور الصكوك الإسلامية في تمويل الجامعات

الحكومية السعودية "جامعة الملك خالد" دراسة حالة؟ وينبثق عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل توجد فروق معنوية بين استجابات القيادات بجامعة الملك خالد حول تمويل الجامعات الحكومية السعودية؟
2- هل توجد فروق معنوية بين استجابات القيادات بجامعة الملك خالد حول أهم جوانب الهدر في الإنفاق بالجامعات الحكومية السعودية؟
3- هل توجد فروق معنوية بين استجابات القيادات بجامعة الملك خالد حول أهم وسائل التمويل الملائمة لجامعة الملك خالد؟
4- هل توجد فروق معنوية بين استجابات القيادات بجامعة الملك خالد حول دور الصكوك الإسلامية في تمويل الجامعات الحكومية السعودية؟

أهداف الدراسة:

1- تسليط الضوء على أهم جوانب الهدر في الإنفاق بجامعة الملك خالد.
2- وضع عدد من الاقتراحات الملائمة لتمويل جامعة الملك خالد.
3- إبراز دور الصكوك الإسلامية في تمويل الجامعات الحكومية السعودية.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة في: –

1- كيفية الاستفادة من الصكوك الإسلامية لتمويل الجامعات الحكومية السعودية لمواجهة التحديات ومواكبة التطورات والتغييرات العالمية.
2- نتائج العلاقات الارتباطية والتأثيرية بين المتغيرات والتي يتم التوصل إليها من الدراسة الميدانية تساهم في التعرف على العناصر الأقوى ارتباطا والأكثر تأثيرا بغرض زيادة الاهتمام بها وإعطاءها الأولوية اللازمة لتعزيز التنافسية.

3- تعد الصكوك الإسلامية أحد الحلول التي توفر فرصا استثمارية وتمويلية للجامعات الحكومية لتقليل الاعتماد على التمويل الحكومي.

فرضيات الدراسة: في إطار مشكلة وتساؤلات الدراسة يمكن اختبار الفروض التالية:

4- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية 0.05 بين استجابات القيادات بجامعة الملك خالد حول تمويل الجامعات الحكومية السعودية.

5- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية 0.05 بين استجابات القيادات بجامعة الملك خالد حول أهم جوانب الهدر في الإنفاق بالجامعات الحكومية السعودية.

6- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية 0.05 بين استجابات القيادات بجامعة الملك خالد حول أهم وسائل التمويل الملائمة لجامعة الملك خالد.

7- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية 0.05 بين استجابات القيادات بجامعة الملك خالد حول دور الصكوك الإسلامية في تمويل الجامعات الحكومية السعودية.

حدود الدراسة: يركز البحث على تناول الصكوك كآلية لتمويل الجامعات الحكومية السعودية كحدود موضوعية، والقيادات الأكاديمية بجامعة الملك خالد من (عمداء الكليات والعمادات المساندة ووكلائهم ورؤساء الأقسام كحدود مكانية وبشرية، وطبقت الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي 2022م . كحدود زمانية.

الجزء الثاني: الإطار المفاهيمي تمويل الجامعات الحكومية

مفهوم تمويل التعليم الجامعي: يمكن تعريف تمويل التعليم الجامعي "عملية مقصودة ومخطط لها تقوم بها إدارة المؤسسات الجامعية الحكومية للحصول علي الأموال من مصادر مختلفة حكومية كانت أو غير حكومية للوفاء باحتياجات الجامعة التعليمية والفنية والإدارية والعمل علي تنمية تلك الأموال وإدارتها بفاعلية لتحقيق أفضل عائد بأقل تكلفة ممكنة (فايد، 2017)، وذكر عزوز (2009)أنه" مجموعة الموارد المالية المرصودة للمؤسسات التعليمية لتحقيق أهداف محددة وإدارتها بكفاءة عالية لتحقيق نتيجة مرغوبا فيها قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو تكون جامعة لكل هذه الأغراض"، أما الحربي،(2015) فعرفه أنه" الموارد المالية والعينية المخصصة لدعم برامج وأنشطة الجامعات والعمل علي تنويع مصادرها واستثمارها بما يسهم في تحقيق غايات وأهداف سياسة التعليم العالي بأكبر قدر من الكفاءة والفاعلية والتوازن والعدالة"، بينما ذكر حامد،(2008 : 147) أنه "الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة بما يساعد علي تحقيق أهدافه". أما الحربي، (2015) فذكر أن تمويل التعليم لا يعني مجرد الحصول على الموارد اللازمة بل يتعدى ذلك إلى اتخاذ الأساليب التخطيطية والإدارية الكفيلة بتوجيه هذه الموارد لتمويل برامج وأنشطة النظام التعليمي وفق نظام علمي دقيق تراعي فيه معايير الأولويات والجودة والنوعية انطلاقا من التعريفات السابقة يتضح أن تمويل التعليم العالي يقوم على مصادر متنوعة (مالية وعينية) من خلال التخطيط للاحتياجات التمويلية واستثمارها بفاعلية للوفاء بالاحتياجات التعليمية والفنية والإدارية للجامعات.

أهمية تمويل التعليم الجامعي:

1. العمل على تطوير البنية التحتية والرقمية للجامعات يمثل استثمار تؤتي ثماره على المدي المتوسط والطويل.
2. يعد التمويل هو العنصر الأساسي لتطوير الأداء البحثي للجامعات مما يحتم ضرورة السعي المستمر لجميع مؤسسات التعليم الجامعي التي تريد دخول المنافسة مع غيرها من المؤسسات (إسماعيل، 2017).
3. ما ينفق على التعليم الجامعي له عوائد اجتماعية غير مباشرة تبدو في سلوك الأفراد واتجاهاتهم وأدائهم مما يكون له أبلغ الأثر في رقي المجتمع وتقدمه (إسماعيل، 2017).
4. يسهم تمويل التعليم الجامعي في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص أو العدالة الاجتماعية من خلال إعادة إنتاج الفروق بين الشرائح الاجتماعية.
5. تحسين كفاءة نظام التعليم الجامعي وفعاليته حيث يتناسب حجم التمويل طرديا مع مستوي كفاءة نظام التعليم وفعاليته وجودته.

مصادر تمويل التعليم الجامعي: عددها الحربي، (2015) & الرحيلي، (2019) في:

التمويل الحكومي: وهو المصدر التقليدي لتمويل التعليم حيث تتحمل الدولة تمويل التعليم ودفع كامل تكاليفه من خلال ميزانيات محددة يتم تخصيصها بغرض إتاحة الفرص التعليمية مجانا لكل أفراد المجتمع الراغبين في التعلم.

التمويل الخاص: وهذا النوع من التمويل يعتمد علي دفع الطلب رسوما للخدمات التي يحصلون عليها من المؤسسات التعليمية.

التمويل المختلط: وهو صيغة تمويلية تجمع بين التمويل الحكومي والتمويل الخاص بحيث تتكفل الدولة والمجتمع بتوفير الخدمات التعليمية مع قيام الأفراد بدفع رسوم معينة لقاء هذه الخدمات بحيث لا ترفع الدولة يدها عن التعليم ولا تدعه عرضه لمعايير السوق والتكلفة الاقتصادية.

أهم البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي: تناول الباحثون العديد من البدائل ومنها ما ذكره الرحيلي، (2019: 161)

1- تبني الدول فكرة السندات التعليمية للطلاب وهو تمويل للطلاب غير القادرين ومساعدة لهم علي تكمله تعلمهم الجامعي على أن يرد للدولة بعد توظيف الخريجين.
2- إلزام الدولة المؤسسات والشركات الربحية نسبة من أرباحهم لتمويل التعليم الجامعي.
3- فتح مركز للترجمة بالجامعة للاستفادة من الطلاب في الأقسام الأجنبية.
4- العقود البحثية حيث تعد من المصادر الذاتية الهامة في تمويل التعليم الجامعي من خلال إجراء البحوث اللازمة لهذه المؤسسات الإنتاجية.
5- عقد الشراكات وتبني بعض المشروعات المشتركة بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص وحث تلك المؤسسات على الأنفاق على تلك المشروعات مقابل إشراف الجامعة عليها وتطويرها المستمر (المنقاش،2017).
6- العمل على توعية المجتمع السعودي وبخاصة القائمين على إدارة القطاع الخاص وأصحاب رؤوس الأموال لتنمية الحس الوطني لديهم بغرض تنمية الاتجاه نحو ضرورة تنمية الاتجاه نحو ضرورة الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة التي تتبناها مؤسسات التعليم الجامعي بالمملكة (المنقاش،2017)

وأضاف جوهر، (2004: 99-102) مصادر الأنشطة الذاتية للجامعة وتشمل:

1- استثمار مرافق الجامعة المختلفة ويعني أن هناك الكثير من الأشياء التي يمكن تأجيرها والاستفادة من ريعها في تمويل نشاطات الجامعة مثل الساحات التي تصلح مواقف السيارات.
2- إقامة المعارض حيث تستضيف الجامعة المعارض المختلفة بهدف الحصول على موارد مالية.
3- إقامة المحاضرات والحفلات والمؤتمرات وتخصيص ريعها لصالح الجامعة المضيفة.
4- إنشاء الفرق الرياضية للدخول في مسابقات مع فرق الجامعة الأخرى.
5- أهمية البحوث التعاقدية حيث لجأت بعض الجامعات إلى اتباع أسلوب التوظيف نتائج البحوث العلمية عامة والتطبيقية خاصة في حل المعضلات المختلفة وذلك بعد تنظيم العمل بين الجامعات والمؤسسات المختلفة ويوزع صافي الربح المتحقق على أعضاء الفريق المكلفة بالبحث والاستشارة من خلال صيغ تحدد مسبقا.
6- التجديد في وظائف التعليم الجامعي المصري لزيادة التمويل ومن مظاهر هذا التجديد: جعل الجامعة مراكز إنتاج، تقديم الأعمال الاستشارية للهيئات والمؤسسات المختلفة في المجتمع، وكذلك عقد دورات للتدريب التي يمكن للأقسام أن تنفذها لصالح الأعمال والخاص والتعليم المستمر في مقابل دعم مالي من هذه الهيئات والمؤسسات.

واهتم الرحيلي، (2019 :159) بإدخال نماذج غير تقليدية للتعليم الجامعي مثل:

1- التعليم المفتوح وهذا النوع من التعليم يحل مشكلة التوسع الكمي، ويستوعب إعداد أكبر من الطلاب، كما يتيح فرصا تعليمية وتدريبية للدارسين والراغبين والقادرين

على الاستفادة منه وهو متاح للجميع يراعي ظروف الدارسين وإمكاناتهم (عزب ،2011).

2- الدراسات المسائية وتهدف إلى إتاحة فرص تعليمية للقطاعات كبيرة من الطلاب، وتساعد على الاستخدام الأمثل للمنشآت الجامعية، وتوفير موارد إضافية للجامعة والاستفادة منها في عمليات تطوير التعليم الجامعي.

وذكرت القحطاني، (2019: 42) تجربة للتمويل الذاتي تميزت بها جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية وتشرف عليها وزارة التعليم وإنما تدار من قبل مجلس أمناء مستقل، وتدعم عبر صندوق دعم الابتكار التابع للجامعة "صندوق تمويل الرئيسي" والذي يقدم الدعم للمشاريع والشركات الناشئة القائمة على التقنية والتي تتبناها الجامعة (موقع Kaust :2019)، وعدد فايد، (2017: 103) الآليات المقترحة في:

1- فرض رسوم وضرائب خاصة بالتعليم الجامعي الحكومي وذلك من خلال تخصيص رسوم وضرائب للجامعات الحكومية مثل فرض ضريبة قومية لصالح الجامعات تشمل الرسوم الجمركية التي فرض على سلع الترف المستوردة وعلى استيراد السيارات الفارهة.

2- التوسع في تطبيق طابع الخدمات التعليمية على بعض الخدمات غير التعليمية مثل استخراج شهادة الميلاد وجوازات السفر رخص السيارات.

3- تحصيل رسوم محددة من أرباح المؤسسات الصناعية والتجارية والاستثمارية والسياحية لصالح التعليم الجامعي الحكومي.

4- مساهمات الوزارات والشركات والمؤسسات والبنوك في تمويل التعليم الجامعي الحكومي، وذلك من خلال تخصص الدولة بعض أراضيها للجامعات الحكومية

لاستثمارها بما لا يدر عليها دخلا ماليا بالتعاون مع القطاع الخاص تقوم بعض الشركات بتمويل بعض البرامج التعليمية وتوفير الأجهزة التعليمية على أن تقوم الدولة بإعفاء تلك الشركات من بعض الضرائب المفروضة عليها.

5- تخصيص نسبة 1% من أرباح البنوك الوطنية والبنوك الاستثمارية لصالح الجامعات الحكومية.

6- تحويل بعض الوحدات الأكاديمية بالجامعة إلى وحدات إنتاجية وذلك من خلال تقديم بعض الخدمات الجامعية مثل تعليم اللغات والحاسب الآلي ودورات تنمية البشرية وبعض الدورات التخصيصية وتخصيص عائدها للجامعة.

وأضاف القحطاني، (2013: 120) نوعيات جديدة من الجامعات ومنها:

جامعة الشركات: حيث يتم فيها افتتاح مراكز تعليم عالي ضمن الجامعات تمول وتدار من قبل الشركات تكوين جامعة تعني بتنمية الموارد البشرية لدي الشركات الكبرى وتمنح شهادة معتمدة ومقبولة، تقديم برامج دراسية تتلاءم مع ثقافات الشركات ومنح درجات علمية عليها.

الجامعات المتحالفة مع القطاع الخاص: حيث يتم فيها إنشاء جامعات يشترك في تقديم برامجها شركات الاتصالات والجامعات الحكومية، إنشاء برامج تعليمية لدي الشركات تقوم الجامعات بإدارتها وتنفيذ برامجها، التوأمة بين الجامعات والمنظمات الربحية بطرق تؤدي إلى التكامل والاتصال بين الثقافات المختلفة والأهداف والمبادئ المتباينة.

جامعة منح الشهادات ورخص العمل: حيث يتم فيها تقديم الخبرات والمعارف المكتسبة على رأس العمل من خلال الاختبارات والتقويم المستمر، إنشاء منظمات غير ربحية يكون منتجها الرئيسي هو الشهادات والتعليم المبني على الكفاءة وقياس القدرات.

ولخص جوهر، (2004 :88) بعض جوانب الهدر في الأنفاق داخل الجامعات الحكومية في:

1- الإنفاق على إسكان الطلاب وإعاشتهم: هناك مبالغ ضخمة تنفقها الدولة علي الإسكان الطلابي، ومن المعروف أن الطلاب لا يسهمون في ذلك إلا بقدر ضئيل جدا في الوقت الذي يجب أن يتناسب مع ما يدفعه الطلاب بدرجة معقولة مع ما ينفق عليهم وأن تخفض هذه النفقات بالنسبة للطلاب المتفوقين وغير القادرين.

2- الإنفاق على مكافآت التفوق: تحرص الدولة علي تكريم أبنائها من الطلاب المتفوقين ولكم من المناسب أن يأخذ التكريم شكل الإعفاء وليس شكل العطاء المادي فإذا كانت هناك رسوم دراسية مفروضة على الطلاب فينبغي أن يعفي منها الطالب المتفوق حتى ينعكس ذلك على نفسه ويدفعه إلي الجد والاجتهاد ورغبة في استمرار التفوق.

3- المعدلات المرتفعة للفاقد: والمقصود بالفاقد هنا عدد الطلاب الذين يبدؤون وحدة تعليمية ولا ينجزونها بنجاح سواء بالرسوب أو التسرب وهذا العنصر هو المسؤول عن رفع النسبة بين سنوات التعليم وعدد الخريجين خلال فترة زمنية مما يزيد من التكلفة المباشرة وغير المباشرة لأمثال هؤلاء الطلاب فتخفيض نسبة الرسوب والتسرب هو أسرع الطرق لتوفير المكان لطلاب آخرين، ومن ثم توفير جزء من الميزانية، كما أن تخفيض نسبة التسرب قد يوفر قوة عاملة مبكرة للمجتمع لها عائدها المجتمعي والفردي.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للصكوك الإسلامية

تعتبر الصكوك الإسلامية واحدة من أهم أدوات الهندسة المالية الإسلامية المبتكرة والتي تمثل إضافة كبيرة لأدوات التمويل، حيث تمتاز بقدرتها على تجميع تعبئة المدخرات وبالتالي إمكانية تمويل المشاريع التنموية في القطاعات الاقتصادية المختلفة (غويني،2018)، ونما سوقها في السنوات الأخيرة نموا ملحوظا ولاقي أقبالا متزايدا، تتسم هذه الصيغ بالعديد من المزايا لأنها تتسم بالمرونة وسهولة الإصدار والتداول وقلة المخاطر كما أنها تستوعب شريحة من المستثمرين الذين لا يرودون المضاربة في البورصة.

مفهوم الصكوك الاستثمارية الإسلامية: عرفها ناصر وزيد،(2014):4"أوراق متساوية القيمة محددة المدة تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية تعطي حاملها حق الاشتراك مع الغير بنسبة مئوية في ملكية وصافي إيرادات أو أرباح أو خسائر" ، وعرفها مجمع الفقه الإسلامي أنها" أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال (المضاربة) بإصدار صكوك ملكية رأس المال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول بنسبة ملكية كل منهم قيمة"، أما هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ،(2010) : 238 فعرفتها أنها "تلك الوثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في مليكة موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله"، وعرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية أنها تمثل " الملكية الشائعة في الموجودات الملموسة وغير الملموسة والموجودات النقدية وحقوق الانتفاع والخدمات والديون أو مجموعة الموجودات الملموسة السائدة أو مشروع تجاري كالمضاربة أو المشاركة وهذه

الموجودات التي ينبغي أن تكون محدده بوضوح قد تكون في مشروع معين أو نشاط استثماري وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية"، من خلال التعريفات السابقة نجد أن أهم الخصائص المميزة للصكوك الإسلامية الهلالي،(2021)&الحنيطي،(2015): تعد ورقة مالية ذات خصائص تميزها عن غيرها من الأوراق المالية، تصدر بفئات متساوية القيمة بهدف تسهيل شرائها وتداولها بين الجمهور، لها قيمة أسمية محددة، قد تكون الموجودات أعيانا ثابتة أو متداولة أو حقوقا معنوية، قابلة للتداول من حيث المبدأ (المضاربة ، المشاركة ، الإجارة) وأنواع غير قابلة للتداول مثل صكوك (البيوع السلم)، المشاركة في الربح وتحمل الخسارة، تصدر علي أساس عقد شرعي تنظم إصدارها وتداولها، حامل الصك ممول للشركة ولا يمتلك الحق في اتخاذ القرارات.

أهداف الصكوك المالية الإسلامية: عددها الهلالي، (2021: 71) في تحسين القدرة الائتمانية والهيكلية التمويلية للمؤسسات المصدرة للصكوك من حيث أنها تتطلب التصنيف الائتماني للمحفظة بصورة مستقلة عن المؤسسة ذاتها ، تسعي إلي الحصول علي السيولة اللازمة لتوسيع قاعدة المشاريع وتطويرها وهو الإجراء الذي يتم بموجبه تحويل الأصول المالية للحكومات والشركات إلي وحدات تتمثل في الصكوك الإسلامية ومن ثم عرضها في السوق لجذب المدخرات لتمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل، المساهمة في جمع رأس مال تمويل إنشاء مشروع استثماري من خلال تعبئة موارده من المستثمرين وذلك من خلال طرح صكوك وفق مختلف صيغ التمويل الإسلامية في أسواق المال لتكون حصيلة الاكتتاب فيها رأسمال المشروع.

طرق التصكيك: هناك طريقتان أساسيتان للتصكيك هما محمد وجماز، (2015)

1- طريقة التصكيك البسيط (المباشر)

وتصدر الصكوك هنا لجمع الموارد المالية أولا ثم توجه نحو مشروع استثماري معين مثل مشاريع البني التحتية والمرافق العامة وهذا يتم من خلال طرح الصكوك على أساس صيغة تمويل إسلامي في السوق الأولية لتكون حصيلة الاكتتاب في رأس مال المشروع المراد إنجازه وهذه الطريقة هي ما يميز التصكيك عن التوريق.

2- التصكيك المهيكل (غير المباشر)

وتصدر الصكوك بغاية تحويل المشاريع والأصول القائمة إلى سيولة نقدية وهذا يتم من خلال تحويل الأصول المالية أو المعنوية المدرة للدخل إلى وحدات متساوية تتمثل في الصكوك ثم طرحها في السوق المالية لجذب الأموال.

تمر عملية التصكيك خلال ثلاث مراحل وهي الجندي، (2015) &الزهري، (2017)

أولا: – مرحلة إصدار الصكوك وتتم هذه المرحلة بالخطوات التالية:

1- الخطوة الأولي الشركة المنشئة تعين الأصول التي يراد تصكيكها بحصر وتجميع ما لديه من الأصول المتنوعة في وعاء استثماري واحد يعرف بمحفظة التصكيك ونقلها إلى spv وهي كيان مستقل ثم تأسيسها من قبل الشركة المنشأة بقرار من هيئة سوق المال وفقا للشروط والإجراءات الخاصة.

2- الخطوة الثانية تصكيك الأصول ثم بيعها حيث تقوم شركة spv بإعادة تصنيف الأصول وتقسيمها إلى أجزاء أو وحدات تناسب وتلبي حاجات ورغبات المستثمرين ثم تحويلها إلى صكوك وبيعها إلى المستثمرين.

ثانيا: مرحلة محفظة الصكوك: بعد أن يتم بيع الصكوك للمستثمرين تقوم شركة spv بإدارة هذه المحفظة نيابة عن المستثمرين طيلة مدة الإصدار بتجميع العائدات

والدخول الدورية من الأصول وتوزيعها للمستثمرين كما تقوم بتوفير جميع الخدمات التي تحتاجها المحفظة.

ثالثا: مرحلة إطفاء الصكوك بدفع قيمة الصكوك الاسمية في التواريخ التي تحددها نشره الإصدار.

مزايا الصكوك الإسلامية: عددها محمد وجماز (2015): 114

1- تساهم في المواءمة بين مصادر الأموال واستخدامها في المصارف الإسلامية بما يساهم في تضليل مخاطر عدم التماثل بين آجال الموارد واستخدامها.
2- يساعد في تحسين نسبة كفاية رأس المال لأنه عبارة عن عمليات خارج الميزانية.
3- تعتبر وسيلة جيدة لإدارة المخاطر الائتمانية بالمصارف.
4- يتيح فرص كبيرة بسداد العجز في الموازنة.
5- ممكن تنفيذ مشاريع تنموية كبيرة من خلالها.
6- تعبئة الموارد المالية بشكل أكبر من خلال التركيز على الصكوك الإسلامية بأنواعها المختلفة.

مما سبق نجد قدرة الصكوك الإسلامية على تعبئة المدخرات من كافة الفئات وذلك لتنوع الآجال والأغراض والسيولة المستمرة وعدم تعرضها لمخاطر سعر الفائدة أو التضخم لأنها تمثل أصولا حقيقية. وأضاف محمد وجماز (2015): 59 أهمية الصكوك كما يلي:

بالنسبة للمصدر الأصلي: تتيح للمنشآت مصادر متنوعة للتمويل وذلك بمختلف آجلها وذلك لتأمين السيولة التي تلزمها، تعتبر عملية الصكوك من العمليات خارج الميزانية وبالتالي تحسن كفاية رأس المال، تساهم في التقليل من مخاطر عدم تماثل بين آجال الموارد واستخداماتها أي يكون تحصيلها ومنحها على فترات مختلفة، ميزة

تتميز بها وهي إمكانية تحصيلها في فترة قصيرة، تزيد من قدرة المنشأة على زيادة نشاطها وذلك دون اللجوء إلى زيادة رأس مالها.

بالنسبة للمستثمرين: تعتبر بديل للقروض المصرفية وذلك لأنها قليلة التكلفة وقلة الوسطاء، إمكانية التنبؤ بتدفقاتها المالية، تتيح فرصا استثماري متنوعة وذلك الاستثمار والسيولة المتوفرة بصورة مريحة، تعطي عوائد أعلي مقارنة ببيئة الاستثمارات المالية الأخرى.

بالنسبة للاقتصاد الكلي: تساهم في نمو الناتج الداخلي الإجمالي وذلك دون الحاجة إلى استثمارات جديد، بديل للجهاز المصرفي، يمكن الاعتماد عليها في تمويل البني التحتية، تعتبر كبديل للمستثمر المحلي، يمكنها تغطية العجز في موازنة الدولة.

الجزء الثالث: منهجية الدراسة

أنواع ومصادر البيانات: يمكن تحديد البيانات التي تم الاعتماد عليها في تحقيق أهداف البحث كما يلي: البيانات الثانوية وهي البيانات المنشورة التي تم تجميعها بمعرفة دراسات وأبحاث أخري من خلال الكتب والأبحاث المنشورة في الدوريات العلمية والمؤتمرات والندوات، البيانات الأولية: وهي البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الاستبانة الموجهة للمستقصين، كذلك قامت الباحثة بالاستفادة من المقابلات المتعمقة التي تم إجراؤها للحصول على بعض المعلومات التي تتطلبها الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة: نظرا لان هذا البحث يهتم بدراسة وتحليل الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل الجامعات لدى القيادات بالجامعات الحكومية السعودية ، فإن مجتمع البحث يجب أن يشمل جميع القيادات الأكاديمية في هذه الجامعات، ولكن نظرا لضخامة حجم المجتمع ولتشتت مواقع مفردات المجتمع ،وكذلك بسبب

القيود الخاصة بالوقت والتكلفة ، فإن هذا المجتمع اقتصر علي جامعة الملك خالد – كدراسة حالة – باعتبارها احدي الجامعات السعودية الحكومية حيث حققت المركز (601) عالميا وال(4) محليا في إطار تأثير الجامعات العالمية في تصنيف التايمز العالمي للتخصصات الأكاديمية للعام 2021 وذلك للتخصصات الهندسية والطبية والصحية ، ولقد تم تأسيس الجامعة عام 1419 هـ الموافق 1998م ، وتضم حاليا 19 كلية ، ووصل عدد الطلاب بالجامعة في المرحلة الجامعية الأولي والماجستير والدكتوراه وفقا لإحصائيات العام الجامعي 2020/2019 (55627 طالبا وطالبة) ، كما تضم الجامعة (4579) عضو هيئة تدريس وتضم أيضا(6019) موظف وموظفة (https://www.kku.edu.sa/ar) ، كما تمثلت وحدة المعاينة في هذه الدراسة في عضو هيئة التدريس الذي يشغل منصب قيادي في كليات الجامعة (عميد أو وكيل أو رئيس قسم علمي) ، وتقرر استخدام أسلوب الحصر الشامل لكافة القيادات الجامعية بهذه الكليات نظرا لصغر العدد (245 مفردة).

أسلوب الدراسة: اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم علي جمع البيانات والمعلومات من الأدبيات السابقة لوصف الحقائق المرتبطة بموضوع البحث وتحليلها، حيث يعد المنهج المناسب من خلال تصميم قائمة استبيان موجه للقيادات الجامعية بجامعة الملك خالد لجمع البيانات الأولية عن الصكوك الإسلامية وتمويل الجامعات الحكومية باستخدام مقياس ليكرت الخماسي ،وتم الاستعانة بالدراسات السابقة عند تصميم متغيرات البحث المستقلة والتابعة مع إضافة بعض التعديلات بما يتناسب مع موضوع الدراسة ومنها دراسة محمد ،(2015)، عيروط،(2017) العزام،(2019)وتم جمع البيانات من خلال أسلوب

دراسة الحالة بعقد مقابلة شخصية قصيرة مع المستقصي منه في جامعة الملك خالد لتوضيح الأهداف وطلب التعاون وترك القائمة لهم ثم إعادة جمعها بعد فترة.

تصميم الاستبانة: وتم تقسيم قائمة الاستبيان إلي الجزء الأول: وتناول الخصائص الديمغرافية لمجتمع الدراسة (عدد سنوات الخدمة في العمل القيادي، الرتبة الأكاديمية ، الكلية ، المنصب الإداري) وتناولتها الأسئلة من 1-4 بالقائمة، وذلك لتوصيف مجتمع الدراسة، المحور الثاني وتكون من (19) فقرة ويتعلق بمستوي تصورات المستقصين حول تمويل الجامعات الحكومية السعودية من النوع متعدد المحتوي ، المحور الثالث وتكون من (10) فقرة ويتعلق بأهم جوانب الهدر في الإنفاق بالجامعات الحكومية السعودية، المحور الرابع وتكون من (28) فقرة ويتعلق بمصادر التمويل في جامعة الملك خالد، المحور الخامس وتكون من (14) فقرة ويتعلق بالدور الفعلي للصكوك الإسلامية في تمويل الجامعات.

تقييم المصداقية والثبات في المقاييس المستخدمة في أداة الدراسة

الصدق الظاهري (صدق المحكمين): تم التحقق من صدق الأداة المنطقي وشمولها بصورتها الأولية من خلال عرضها علي عدد من المحكمين ، وكان الغرض من ذلك الحكم علي درجة مناسبة الصياغة اللغوية، ومدي انتماء الفقرة للمجال الذي تندرج تحته ،ومدي ملائمة الفقرات وتوافقها مع مجال الدراسة ،وفي ضوء ذلك تم إجراء التعديلات لتصبح الأداة بشكلها النهائي ، كما تم التأكد من صدق أدوات القياس إحصائيا عن طريق حساب الجذر التربيعي لمعاملات الثبات ، ولقد بلغ معامل الصدق للمقاييس المستخدمة ما بين (0.843-0.993) كما هي موضحة بالجدول وهي نسب مرتفعة تعكس قوة قيم المعاملات ومدي اقترابها من الواحد الصحيح ، مما يؤكد الثقة والاطمئنان في أدوات القياس المستخدمة في البحث، بالإضافة إلي مصداقيتها وصلاحيتها في القياس

ثبات أداة الدراسة: استعانت الباحثة بمعامل ألفا كرونباخ لتقييم ثبات مجموعة الأبعاد التي تقيس متغيرات الدراسة ويهدف معامل الثبات إلى معرفة هل تناولت قائمة الاستقصاء الجوانب الأساسية التي تهم المستقصي منهم، وفيما يلي عرض لنتائج التحليل الإحصائي الخاص بحساب معامل الثبات.

جدول رقم (1) درجة الاعتماد على النتائج المحققة من قائمة الاستقصاء باستخدام معامل الثبات

أبعاد الدراسة	العدد	معامل الثبات	معاملات الصدق
مستوي تصورات المستقصين حول تمويل الجامعات الحكومية السعودية.	19	.824	0.907
أهم جوانب الهدر في الإنفاق بالجامعات الحكومية السعودية.	10	.712	0.843
ما مصادر التمويل في جامعة الملك خالد.	28	.988	0.993
الدور الفعلي للصكوك الإسلامية في تمويل الجامعات.	14	.962	0.980

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (1) أن قيم معامل الثبات تراوحت بين (0.712 :0.988)، ويدل ذلك على ثبات عالٍ وصدق للاستبيان، وصحة البيانات.

أساليب تحليل البيانات: لتحقيق أهداف البحث وتحليل البيانات الأولية التي تم تجميعها من مجتمع الدراسة تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية: معامل ألفا كرو نباخ لقياس ثبات أداة البحث، اختبار T لفروض الدراسة، الأساليب الإحصائية الوصفية باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد الأهمية النسبية لاستجابات مفردات عينة الدراسة تجاه المتغيرات (وصف مجتمع الدراسة).

ثانيا: توصيف مجتمع الدراسة

جدول رقم (2) الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة البحث

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
نوع الكلية	علمية	51	57.3
	إنسانية	38	42.7
سنوات الخدمة	أقل من 5 سنوات	52	58.4
	من 5 سنوات إلي اقل من 10 سنوات	12	13.5
	من 10سنوات فأكثر	25	28.1
الرتبة الأكاديمية	محاضر	26	29.2
	أستاذ مساعد	14	15.7
	أستاذ	18	20.2
	أستاذ مشارك	31	34.8
الإجمالي		89	100.0

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي

- **نوع الكلية**: أغلبية عينة الدراسة كانت من الكليات العلمية، حيث بلغ عددهم (51) وبنسبة 57.3% من مجموع العينة الكلية، في حين بلغ المستقصين من الكليات الإنسانية (38) بنسبة 42.7%.
- **سنوات الخدمة:** شكلت الفئة أقل من 5 سنوات نسبة 58.4%، تلتها من 10 سنوات فأكثر نسبة 28.1 %، وهاتان الفئتان تشكلان النسبة العظمى من أفراد عينة الدراسة، تلا ذلك فئة من 5 سنوات إلي أقل من 10 سنوات بنسبة 13.5%.

- **الرتبة الأكاديمية:** تكونت أغلبية عينة الدراسة من الأفراد الذين يحملون (رتبة أستاذ مشارك) وبنسبة 34.8%، تلاها فئة محاضر بنسبة 29.2% ثم فئة أستاذ بنسبة 20.2%، وأخيرا حصلت فئة أستاذ مساعد على نسبة 15.7% وتعزي إلى أن أفراد العينة من القيادات في مواقع وظيفية مختلفة بالجامعة.

أولا: – تصورات المستقصين حول تمويل الجامعات الحكومية السعودية

جدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمستوي تصورات المستقصين حول تمويل الجامعات الحكومية السعودية

م	الفقرة	المتوسط	انحراف معياري	ترتيب الأهمية	مستوي الأهمية
1	ضعف دور القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي من خلال المنح والتبرعات.	1.4157	.76588	18	قليلة
2	تعتمد تشكيلة مصادر التمويل على مهارة وخبرة إدارة الجامعة.	1.7079	.69417	10	قليلة
3	ميزانية الجامعات تستطيع مواكبة التوسع في التعليم العالي.	1.6067	.83418	13	قليلة
4	تهتم الجامعات بوضع نظام دوري لمراجعة أوجه الإنفاق المالي.	2.0449	.96425	5	قليلة
5	تسعي مؤسسات التعليم العالي إلى إيجاد مصادر تمويلية إضافية.	2.1124	1.14255	3	قليلة
6	يوجد إلمام كاف لدي القائمين على الجامعات بالصكوك الإسلامية.	2.1011	1.36552	4	قليلة
7	تنوع مصادر التمويل المالي مما يؤدي إلى تقليل تكاليف التمويل.	1.8652	1.24491	8	قليلة

8	البنية الأساسية للجامعات من تشريعات وقوانين تساعد على عملية إصدار وتداول الصكوك.	1.5730	.85130	14	قليلة
9	تم إنشاء صناديق استثمار بالجامعات لحسن استغلال أموالها.	1.8876	.93466	7	قليلة
10	لدي الجامعات صلاحيات مالية وإدارية كافية لاستثمار مواردها بصورة مباشرة.	2.2135	1.09204	2	قليلة
11	تشجيع البحوث التطبيقية واستثمار نتائجها لحشد مصادر مالية.	1.8202	1.20191	9	قليلة
12	لدي الجامعات صلاحيات تكوين المحافظ الاستثمارية.	2.3371	1.13762	1	قليلة
13	تسعي الجامعات إلى الاستثمار الأمثل لمرافقها.	1.9551	1.12725	6	قليلة
14	أقرت الجامعات خططا لتنويع مصادر دخلها بدلا من الاعتماد على الدعم الحكومي.	1.6629	.85205	12	قليلة
15	العمل على مشاركة الأثرياء في المشاركة في تمويل الجامعات.	1.1348	.34348	19	قليلة
16	تدعم الجامعات المشاريع المبتدئة لتحقيق الفوائد المالية.	1.5618	.56317	15	قليلة
17	تدعم الجامعات التمويل الذاتي من خلال التركيز على مفهوم الجامعة المنتجة، الجامعة الاستثمارية.	1.6854	.46699	11	قليلة
18	تتبع الجامعات استراتيجيات ترشيد النفقات.	1.4719	.89303	17	قليلة
19	تنتهج الجامعات استراتيجية الكفاءة والفاعلية في رفع القيمة المالية للدخل المتاح.	1.5169	.72476	16	قليلة

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المتعلقة بمستوي تصورات المستقصين حول تمويل الجامعات الحكومية السعودية المتمثلة بالفقرات (1-19)، وتم الترتيب تنازليا من الأعلى إلى الأدنى حسب الأهمية النسبية، وقد تبين بأن لدي الجامعات صلاحيات تكوين المحافظ الاستثمارية في المرتبة الأولي وبمتوسط (2.3371)، وربما يرجع ذلك إلى تمكين الجامعات من استثمار مواردها المالية، وجاء لدي الجامعات صلاحيات مالية وإدارية كافية لاستثمار مواردها بصورة مباشرة. في المرتبة الثانية وبلغ المتوسط (2.2135) حيث لدى الجامعات في ظل الرؤية صلاحيات استثمار الموارد المالية لها، وجاءت في المرتبة الثالثة تسعي مؤسسات التعليم العالي إلى إيجاد مصادر تمويلية إضافية. وبمتوسط (2.1124) نظرا لتمكين الجامعات من البحث عن مصادر مالية لتمويل أنشطتها، تلتها يوجد إلمام كاف لدي القائمين على الجامعات بالصكوك الإسلامية. في المرتبة الرابعة وبمتوسط (2.1011)، تلتها تهتم الجامعات بوضع نظام دوري لمراجعة أوجه الإنفاق المالي. بمتوسط (2.0449) في المرتبة الخامسة، ثم تسعي الجامعات إلى الاستثمار الأمثل لمرافقها بمتوسط (1.9551) وربما يرجع ذلك لاهتمام الجامعات بحسن الاستفادة من المرافق، وأن أفراد عينة الدراسة يقرون بوجود مصادر متعددة تستطيع الجامعات استغلالها والاستفادة منها كمصادر للتمويل لكافة أنشطتها بعضها مستغل والآخر يحتاج إلى إعادة الاستفادة منه بطرق أخري، مما يتطلب بذل مزيد من الجهد من قبل قيادات الجامعة لدعم توجه الجامعات لاستغلال أصولها ومواردها وتفعيل دورها البيئي.

ثانيا: تصورات المستقصين حول لأهم جوانب الهدر في الإنفاق بالجامعات الحكومية السعودية

جدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأهم جوانب الهدر في الإنفاق بالجامعات الحكومية السعودية

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية النسبية	مستوي الأهمية
1	الإنفاق على إسكان الطلاب وإعاشتهم.	1.4494	.62179	10	قليلة
2	الإنفاق على مكافآت التفوق.	1.9326	.51781	3	قليلة
3	مكوث الطالب في المرحلة الدراسية أكثر من المقرر له.	1.9213	.78660	4	قليلة
4	عدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.	1.7303	.63540	7	قليلة
5	ضعف جودة توزيع الموارد على العملية التعليمية.	1.6742	.68714	9	قليلة
6	غياب آليات ترشيد الإنفاق.	1.7079	.96769	8	قليلة
7	التوسع في التعليم وعدم مراعاة حاجة المجتمع لبعض التخصصات الجامعية المطروحة.	1.7528	1.13098	6	قليلة
8	إدخال التقنيات الحديثة في التعليم وما يصاحب ذلك من تكلفة متجددة.	2.1910	1.05396	2	قليلة
9	ضعف سياسة الجامعة في إدارة وتوظيف أموالها.	1.8876	1.09169	5	قليلة
10	ضعف إجراءات تحصيل الذمم وتراكمها واعتبارها مشكوك في تحصيلها.	2.1910	1.12691	1	قليلة

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المتعلقة بمستوي تصورات المستقصين حول أهم جوانب الهدر في الإنفاق بالجامعات الحكومية السعودية بالفقرات (1–10)، وتم الترتيب تنازليا من الأعلى إلى الأدنى حسب الأهمية النسبية، وقد تبين بأن ضعف إجراءات تحصيل الذمم وتراكمها واعتبارها مشكوك في تحصيلها جاءت في المرتبة الأولي وبمتوسط (2.1910) ، وربما يرجع ذلك إلي عدم وجود حوكمة لجوانب الإنفاق والتحصيل بالجامعات مما يسبب مصادر لهدر الموارد المالية ، وجاء إدخال التقنيات الحديثة في التعليم وما يصاحب ذلك من تكلفة متجددة في المرتبة الثانية وبلغ المتوسط (2.1910) حيث لدى الجامعات في ظل الرؤية اهتمام كبير بإدخال التقنية والتحديث المستمر لطرق وأساليب التدريس ، وجاءت في المرتبة الثالثة الإنفاق علي مكافآت التفوق وبمتوسط (1.9326) نظرا لدفع الجامعات مكآفات ومبالغ شهرية للطلاب ، تلتها مكوث الطالب في المرحلة الدراسية أكثر من المقرر له في المرتبة الرابعة وبمتوسط (1.9213)، حيث تمثل مشكلة للجامعات في تأخر بعض الطلاب في الانتهاء من الخطة الدراسية خاصة الطالبات، تلتها ضعف سياسة الجامعة في إدارة وتوظيف أموالها بمتوسط (1.8876) في المرتبة الخامسة، حيث تواجه بعض الجامعات عدم وجود سياسات لإدارة مواردها بشكل جيد، وأن أفراد عينة الدراسة يقرون بوجود مصادر متعددة للهدر لم تستطيع الجامعات استغلالها والاستفادة منها كمصادر للتمويل مما يحتاج إلي إعادة الاستفادة منه بطرق أخري ، مما يتطلب بذل مزيد من الجهد من قبل قيادات الجامعة لدعم توجه الجامعات لتقليل بنود الهدر.

ثالثا: تصورات المستقصين لمصادر التمويل في جامعة الملك خالد

جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمصادر التمويل في جامعة الملك خالد

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية النسبية	مستوي الأهمية
1	تقوم الجامعة باستثمار الأصول بتخفيض النفقات وزيادة الإيرادات وتحسينها.	1.7416	1.42644	26	قليلة
2	تمتلك الجامعة قاعدة بيانات عن مواردها المالية المتاحة والمطلوبة.	2.2472	1.15090	20	قليلة
3	ضخامة أصول الجامعة تكسبها سمعة جيدة تمكنها من الحصول على مصادر تمويل بشروط ميسرة.	2.2360	1.18727	21	قليلة
4	تعتمد الجامعة مفهوم جامعة الشركات لتنمية الموارد البشرية للشركات ومنح درجات علمية لهم بمقابل مادي.	2.3708	1.51043	13	قليلة
5	تدير الجامعة برامج تعليمية للقطاع الخاص.	2.3371	1.67836	15	قليلة
6	تقديم برامج دراسية تتلاءم مع ثقافات الشركات.	2.5955	1.60056	7	قليلة
7	دعم التمويل الذاتي للجامعة من خلال مفهوم الجامعة المنتجة.	2.5056	1.58203	9	قليلة
8	توجد بالجامعة خطة بأولويات الإنفاق على الأنشطة التعليمية والبحثية.	2.3258	1.51339	16	قليلة
9	تحمل الطلاب الذين يخفقون في اجتياز بعض المقررات كامل تكلفة الإعادة.	2.6966	1.51060	3	قليلة

10	تحصيل الرسوم الدراسية من الطلاب غير السعوديين.	2.2022	1.33297	22	قليلة
11	رفع رسوم الدراسات العليا بشكل تدريجي.	2.3034	1.77357	19	قليلة
12	لدي الجامعة جمعيات وروابط أصدقاء الجامعة وخريجيها للاستفادة في تمويل الجامعة.	2.1685	1.57564	23	قليلة
13	لدي الجامعة منصة الكترونية للتدريب المهني لأفراد المجتمع مقابل مبالغ مالية.	2.3258	1.53575	17	قليلة
14	لدي الجامعة خطة استثمارية لابتكارات بحثية مستقبلية.	2.4494	1.41430	11	قليلة
15	تنفذ الجامعة دورات تدريبية متخصصة للعاملين بالشركات الخاصة مقابل عائد مالي للجامعة.	2.3146	1.49693	18	قليلة
16	تدمج الجامعة الأنشطة الأكاديمية والإدارية المتشابهة لتحقيق الاقتصاد في التكاليف.	2.1348	1.30724	25	قليلة
17	لدي الجامعة محفظة استثمارية مالية لتوريق أصولها المالية.	2.3483	1.54553	14	قليلة
18	تعمل الجامعة على ترشيد الإنفاق في الجوانب غير الهامة وغير الملحة.	2.6854	1.26667	4	قليلة
19	استثمار الأصول الملموسة ذات المستويات العالية.	2.4607	1.25278	10	قليلة
20	استضافة الجامعة المعارض المختلفة.	2.5506	1.40625	8	قليلة
21	إقامة المحاضرات والحفلات والمؤتمرات وتخصيص ريعها لصالح الجامعة.	2.1685	1.29014	24	قليلة

22	إنشاء الفرق الرياضية والدخول في مسابقات مع فرق الجامعة الأخرى.	2.3708	1.18112	12	قليلة
23	فرض رسوم مقابل الحصول على الخدمات.	2.9438	1.44882	1	قليلة
24	فتح مركز للترجمة بالجامعة للاستفادة من الطلاب في الأقسام الأجنبية.	2.6629	1.29636	5	قليلة
25	إدخال نماذج غير تقليدية للتعليم الجامعي مثل التعليم المفتوح، الجامعة الافتراضية، الدراسات المسائية.	2.7191	1.15787	2	قليلة
26	إدخال نماذج غير تقليدية للتعليم الجامعي مثل التوأمة بين الجامعات والمنظمات الربحية.	2.6404	1.48666	6	قليلة
27	استخدام الصكوك الإسلامية للحصول على الاستثمارات	2.9101	1.33689	23	قليلة
28	إنشاء محلات داخل أسوار الجامعة وتخصيص العائد للجامعة	2.5281	1.61026	7	قليلة

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المتعلقة بمستوي تصورات المستقصين حول مصادر التمويل في جامعة الملك خالد بالفقرات (1-26)، وتم الترتيب تنازليا من الأعلى إلى الأدنى حسب الأهمية النسبية، وقد تبين بأن فرض رسوم مقابل الحصول علي الخدمات جاء في المرتبة الأولى وبمتوسط (2.9438) ، وربما يرجع ذلك إلي أهمية الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الجامعة للطلاب في توفير مصادر للدخل، وجاء إدخال نماذج غير تقليدية للتعليم الجامعي مثل التعليم المفتوح، الجامعة الافتراضية، الدراسات المسائية في المرتبة الثانية وبلغ المتوسط (2.7191) حيث تعد مصادر جديدة تستخدمها العديد من الجامعات في

توفير مصادر متنوعة للجامعة من فئات المجتمع المستفيدة من خدماتها، وجاءت في المرتبة الثالثة تحمل الطلاب الذين يخفقون في اجتياز بعض المقررات كامل تكلفة الإعادة وبمتوسط (2.6966) نظرا لأهمية ذلك في إيجاد دافع كبير لديهم لإتمام الدراسة في المدة المحددة مما يخفف علي الجامعة تكاليف السنوات الإضافية للدراسة لهم ، تلتها تعمل الجامعة علي ترشيد الإنفاق في الجوانب غير الهامة وغير الملحة في المرتبة الرابعة وبمتوسط (2.6854)، حيث تمثل حوكمة إجراءات الإنفاق ووجود رقابة ومتابعة مستمرة من السبل التي يجب أن تتبعها الجامعات الحكومية لتقليل الهدر، تلتها فتح مركز للترجمة بالجامعة للاستفادة من الطلاب في الأقسام الأجنبية بمتوسط (2.6629) في المرتبة الخامسة، حيث الاستغلال الأمثل لإمكانيات كل جامعة والبحث عن طرق ابتكارية في تنويع مصادر الأموال يساعد علي زيادة الموارد المالية، مما سبق نجد أن أفراد عينة الدراسة يقرون بوجود مصادر متعددة حديثة لم تستطيع الجامعات استغلالها والاستفادة منها كمصادر للتمويل مما يحتاج إلي محاولة تنويع المصادر وعدم الاعتماد علي التمويل الحكومي كمصدر وحيد ، مما يتطلب بذل مزيد من الجهد من قبل قيادات الجامعة.

رابعا: تصورات المستقصين حول الدور الفعلي للصكوك الإسلامية في تمويل الجامعات

جدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية الدور الفعلي للصكوك الإسلامية في تمويل الجامعات

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	مستوي الأهمية
1	إنشاء محلات داخل أسوار الجامعة وتخصيص العائد للجامعة.	2.5281	1.61026	1	قليلة
2	تساهم الصكوك الإسلامية في إنشاء كراسي علمية في التخصصات الجامعية.	1.7865	.79017	14	قليلة
3	تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل المؤتمرات العلمية.	2.3371	.75293	2	قليلة
4	تساهم الصكوك الإسلامية في إنشاء القاعات الدراسية.	2.0337	1.18177	10	قليلة
5	تساهم الصكوك الإسلامية في دعم الخدمات الصحية لمنسوبي الجامعي.	1.9775	1.08688	12	قليلة
6	تساهم الصكوك الإسلامية في توفير الأراضي اللازمة للمشاريع الجامعية.	2.0562	1.14176	7	قليلة
7	تساهم الصكوك الإسلامية في إنشاء المرافق الأساسية للجامعة.	2.0112	1.17255	11	قليلة
8	تساهم الصكوك الإسلامية في دعم البحوث العلمية في الجامعة.	2.2697	1.32942	4	قليلة
9	تساهم الصكوك الإسلامية في تجهيز المعامل بوسائل التقنية الحديثة.	2.0449	.95239	9	قليلة
1	تساهم الصكوك الإسلامية إنشاء المستشفيات	2.1348	1.15001	6	قليلة

0	التعليمية الجامعية.				
11	تساهم الصكوك الإسلامية في تنويع صيغ الاستثمار والتمويل للجامعة.	2.2921	1.34166	3	قليلة
12	تساهم الصكوك الإسلامية في منح المستثمرين امتيازات محدودة.	2.2472	1.04752	5	قليلة
13	الصكوك الإسلامية هي ترجمة للتعاون بين الجامعات الحكومية والقطاع الخاص.	1.9213	1.16018	13	قليلة
14	تتاح الخبرات البشرية والمؤسسية المتخصصة في إدارة الصكوك الإسلامية.	2.0449	.95239	8	قليلة

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المتعلقة بمستوي تصورات المستقصين حول الدور الفعلي للصكوك الإسلامية في تمويل الجامعات بالفقرات (1-14)، وتم الترتيب تنازليا من الأعلى إلى الأدنى حسب الأهمية النسبية، وقد تبين بأن إنشاء محلات داخل أسوار الجامعة وتخصيص العائد للجامعة جاءت في المرتبة الأولي وبمتوسط (2.5281) ، وربما يرجع ذلك إلي اقتراح المستقصين أهمية تفعيل الفكر الاستثماري للجامعة في الاستفادة من مرافقها وأن تصبح جامعة منتجة ، وجاء تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل المؤتمرات العلمية في المرتبة الثانية وبلغ المتوسط (2.3371) حيث تستطيع الجامعات الاستفادة في تخفيض تكاليف المؤتمرات من خلال استغلال الصكوك الإسلامية ، وجاءت في المرتبة الثالثة تساهم الصكوك الإسلامية في تنويع صيغ الاستثمار والتمويل للجامعة وبمتوسط (2.2921) نظرا لما تتيحه أنواع الصكوك المختلفة من تنوع صيغ الاستثمار ، تلتها تساهم الصكوك الإسلامية في دعم البحوث العلمية في الجامعة

في المرتبة الرابعة وبمتوسط (2.2697)، حيث تمثل قدرتها علي ربط البحوث بالمجتمع وجعل البحث تطبيقي بمشاركة المجتمع بكافة فئاته في تمويل الأبحاث والاستفادة من نتائج البحوث في المجتمع، تلتها تساهم الصكوك الإسلامية في منح المستثمرين امتيازات محدودة بمتوسط (2.2472) في المرتبة الخامسة، حيث تعطي الصكوك للمستثمر مزايا متنوعة من تخفيض الضرائب وتسويق المنتجات ، وأن أفراد عينة الدراسة يقرون بوجود مصادر متعددة لم تستطيع الجامعات استغلالها والاستفادة منها كمصادر للتمويل مما يحتاج إلي إعادة الاستفادة منه بطرق أخري ، مما يتطلب بذل مزيد من الجهد من قبل قيادات الجامعة لدعم توجه الجامعات لمفهوم الجامعة المنتجة والجامعة الاستثمارية والاستفادة من أشكال الصكوك المتنوعة في دعم توجه المجتمع للمشاركة في الخدمات التعليمية والبحثية للجامعة.

مناقشة نتائج صحة فروض البحث

أولا مناقشة نتائج الفرضية الأولي: تنص الفرضية على " توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية 0.05 بين استجابات القيادات بجامعة الملك خالد حول تمويل الجامعات الحكومية السعودية."، وفيما يلى نتائج اختبار الفرضية.

جدول رقم (7) اختبار T للفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول تمويل الجامعات الحكومية السعودية

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	الدلالة
1	ضعف دور القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي من خلال المنح والتبرعات.	1.4157	.76588	17.439	.000
2	تعتمد تشكيلة مصادر التمويل على مهارة وخبرة إدارة الجامعة.	1.7079	.69417	23.210	.000
3	ميزانية الجامعات تستطيع مواكبة التوسع في	1.6067	.83418	18.171	.000

	التعليم العالي.				
4	تهتم الجامعات بوضع نظام دوري لمراجعة أوجه الإنفاق المالي.	2.0449	.96425	20.007	.000
5	تسعي مؤسسات التعليم العالي إلى إيجاد مصادر تمويلية إضافية.	2.1124	1.14255	17.442	.000
6	يوجد إلمام كاف لدي القائمين على الجامعات بالصكوك الإسلامية.	2.1011	1.36552	14.516	.000
7	تنوع مصادر التمويل المالي مما يؤدي إلى تقليل تكاليف التمويل.	1.8652	1.24491	14.134	.000
8	البنية الأساسية للجامعات من تشريعات وقوانين تساعد علي عملية إصدار وتداول الصكوك.	1.5730	.85130	17.432	.000
9	تم إنشاء صناديق استثمار بالجامعات لحسن استغلال أموالها.	1.8876	.93466	19.053	.000
10	لدي الجامعات صلاحيات مالية وإدارية كافية لاستثمار مواردها بصورة مباشرة.	2.2135	1.09204	19.122	.000
11	تشجيع البحوث التطبيقية واستثمار نتائجها لحشد مصادر مالية.	1.8202	1.20191	14.287	.000
12	لدي الجامعات صلاحيات تكوين المحافظ الاستثمارية.	2.3371	1.13762	19.381	.000
13	تسعي الجامعات إلى الاستثمار الأمثل لمرافقها.	1.9551	1.12725	16.362	.000
14	أقرت الجامعات خططا لتنويع مصادر دخلها بدلا من الاعتماد على الدعم الحكومي.	1.6629	.85205	18.412	.000
15	العمل على مشاركة الأثرياء في المشاركة في تمويل الجامعات.	1.1348	.34348	31.169	.000

16	تدعم الجامعات المشاريع المبتدئة لتحقيق الفوائد المالية.	1.5618	.56317	26.163	.000
17	تدعم الجامعات التمويل الذاتي من خلال التركيز على مفهوم الجامعة المنتجة، الجامعة الاستثمارية.	1.6854	.46699	34.048	.000
18	تتبع الجامعات استراتيجيات ترشيد النفقات.	1.4719	.89303	15.549	.000
19	تنتهج الجامعات استراتيجية الكفاءة والفاعلية في رفع القيمة المالية للدخل المتاح.	1.5169	.72476	19.744	.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول نتيجة اختبار T للفروق بين استجابات قيادات الجامعة أن هذه الفروق معنوية حيث قيمة مستوي الدلالة لكل بعد أقل من مستوي المعنوية المفترض (0.05) ، وهذا يدل على وجود إختلافات جوهرية في استجابات قيادات الجامعة لبعد تمويل الجامعات الحكومية السعودية ، يتضح من ذلك صحة وقبول الفرض الأول.

مناقشة نتائج الفرض الثاني: تنص الفرضية على " توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية 0.05 بين استجابات القيادات بجامعة الملك خالد حول أهم جوانب الهدر في الإنفاق بالجامعات الحكومية السعودية"."، وفيما يلى نتائج اختبار الفرضية.

جدول رقم (8) اختبار T للفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول أهم جوانب الهدر في الإنفاق بالجامعات الحكومية السعودية

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	الدلالة
1	الإنفاق على إسكان الطلاب وإعاشتهم.	1.4494	.62179	21.991	.000

2	الإنفاق على مكافآت التفوق.	1.9326	.51781	35.210	.000
3	مكوث الطالب في المرحلة الدراسية أكثر من المقرر له.	1.9213	.78660	23.043	.000
4	عدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.	1.7303	.63540	25.691	.000
5	ضعف جودة توزيع الموارد على العملية التعليمية.	1.6742	.68714	22.985	.000
6	غياب آليات ترشيد الإنفاق.	1.7079	.96769	16.650	.000
7	التوسع في التعليم وعدم مراعاة حاجة المجتمع لبعض التخصصات الجامعية المطروحة.	1.7528	1.13098	14.621	.000
8	إدخال التقنيات الحديثة في التعليم وما يصاحب ذلك من تكلفة متجددة.	2.1910	1.05396	19.612	.000
9	ضعف سياسة الجامعة في إدارة وتوظيف أموالها.	1.8876	1.09169	16.312	.000
10	ضعف إجراءات تحصيل الذمم وتراكمها واعتبارها مشكوك في تحصيلها.	2.1910	1.12691	18.342	.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول نتيجة اختبار T للفروق بين استجابات قيادات الجامعة أن هذه الفروق معنوية حيث قيمة مستوي الدلالة لكل بعد أقل من مستوي المعنوية المفترض (0.05) ، وهذا يدل على وجود إختلافات جوهرية في استجابات قيادات الجامعة لبعد أهم جوانب الهدر في الإنفاق بالجامعات الحكومية السعودية ، يتضح من ذلك صحة وقبول الفرض الثاني.

مناقشة نتائج الفرض الثالث: تنص الفرضية على " توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية 0.05 بين استجابات القيادات بجامعة الملك خالد

حول أهم وسائل التمويل الملائمة لجامعة الملك خالد".، وفيما يلى نتائج اختبار الفرضية.

جدول رقم (9) اختبار T للفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول أهم وسائل التمويل الملائمة لجامعة الملك خالد

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	الدلالة
1	تقوم الجامعة باستثمار الأصول بتخفيض النفقات وزيادة الإيرادات وتحسينها.	1.7416	1.42644	11.518	.000
2	تمتلك الجامعة قاعدة بيانات عن مواردها المالية المتاحة والمطلوبة.	2.2472	1.15090	18.420	.000
3	ضخامة أصول الجامعة تكسبها سمعة جيدة تمكنها من الحصول على مصادر تمويل بشروط ميسرة.	2.2360	1.18727	17.767	.000
4	تعتمد الجامعة مفهوم جامعة الشركات لتنمية الموارد البشرية للشركات ومنح درجات علمية لهم بمقابل مادي.	2.3708	1.51043	14.808	.000
5	تدير الجامعة برامج تعليمية للقطاع الخاص.	2.3371	1.67836	13.137	.000
6	تقديم برامج دراسية تتلاءم مع ثقافات الشركات.	2.5955	1.60056	15.298	.000
7	دعم التمويل الذاتي للجامعة من خلال مفهوم الجامعة المنتجة.	2.5056	1.58203	14.942	.000
8	توجد بالجامعة خطة بأولويات الإنفاق على الأنشطة التعليمية والبحثية.	2.3258	1.51339	14.499	.000
9	تحمل الطلاب الذين يخفقون في اجتياز بعض المقررات كامل تكلفة الإعادة.	2.6966	1.51060	16.841	.000

10	تحصيل الرسوم الدراسية من الطلاب غير السعوديين.	2.2022	1.33297	15.586	.000
11	رفع رسوم الدراسات العليا بشكل تدريجي.	2.3034	1.77357	12.252	.000
12	لدي الجامعة جمعيات وروابط أصدقاء الجامعة والخريجين للاستفادة في تمويل الجامعة.	2.1685	1.57564	12.984	.000
13	لدي الجامعة منصة الكترونية للتدريب المهني لأفراد المجتمع مقابل مبالغ مالية.	2.3258	1.53575	14.287	.000
14	لدي الجامعة خطة استثمارية لابتكارات بحثية مستقبلية.	2.4494	1.41430	16.339	.000
15	تنفذ الجامعة دورات تدريبية متخصصة للعاملين بالشركات الخاصة مقابل عائد مالي للجامعة.	2.3146	1.49693	14.587	.000
16	تدمج الجامعة الأنشطة الأكاديمية والإدارية المتشابهة لتحقيق الاقتصاد في التكاليف.	2.1348	1.30724	15.406	.000
17	لدي الجامعة محفظة استثمارية مالية لتوريق أصولها المالية.	2.3483	1.54553	14.334	.000
18	تعمل الجامعة على ترشيد الإنفاق في الجوانب غير الهامة وغير الملحة.	2.6854	1.26667	20.000	.000
19	استثمار الأصول الملموسة ذات المستويات العالية.	2.4607	1.25278	18.530	.000
20	استضافة الجامعة المعارض المختلفة.	2.5506	1.40625	17.111	.000
21	إقامة المحاضرات والحفلات والمؤتمرات وتخصيص ريعها لصالح الجامعة.	2.1685	1.29014	15.857	.000
22	إنشاء الفرق الرياضية والدخول في مسابقات مع فرق الجامعة الأخرى.	2.3708	1.18112	18.936	.000

23	فرض رسوم مقابل الحصول على الخدمات.	2.9438	1.44882	19.169	.000
24	فتح مركز للترجمة بالجامعة للاستفادة من الطلاب في الأقسام الأجنبية.	2.6629	1.29636	19.379	.000
25	إدخال نماذج غير تقليدية للتعليم الجامعي مثل التعليم المفتوح، الجامعة الافتراضية، الدراسات المسائية.	2.7191	1.15787	22.155	.000
26	إدخال نماذج غير تقليدية للتعليم الجامعي مثل التوأمة بين الجامعات والمنظمات الربحية.	2.6404	1.48666	16.756	.000
27	استخدام الصكوك الإسلامية للحصول على الاستثمارات	2.9101	1.33689	20.536	.000
28	إنشاء محلات داخل أسوار الجامعة وتخصيص العائد للجامعة	2.5281	1.61026	14.811	.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول نتيجة اختبار T للفروق بين استجابات قيادات الجامعة أن هذه الفروق معنوية حيث قيمة مستوي الدلالة لكل بعد أقل من مستوي المعنوية المفترض (0.05) ، وهذا يدل على وجود إختلافات جوهرية في استجابات قيادات الجامعة لبعد أهم وسائل التمويل الملائمة لجامعة الملك خالد ، يتضح من ذلك صحة وقبول الفرض الثالث.

مناقشة نتائج الفرض الرابع: تنص الفرضية على " توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية 0.05 بين استجابات القيادات بجامعة الملك خالد حول دور الصكوك الإسلامية في تمويل الجامعات الحكومية السعودية"."، وفيما يلى نتائج اختبار الفرضية.

جدول رقم (10) اختبار T للفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الصكوك الإسلامية في تمويل الجامعات الحكومية السعودية

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	الدلالة
1	إنشاء محلات داخل أسوار الجامعة وتخصيص العائد للجامعة.	2.5281	1.61026	21.330	.000
2	تساهم الصكوك الإسلامية في إنشاء كراسي علمية في التخصصات الجامعية.	1.7865	.79017	29.283	.000
3	تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل المؤتمرات العلمية.	2.3371	.75293	16.235	.000
4	تساهم الصكوك الإسلامية في إنشاء القاعات الدراسية.	2.0337	1.18177	17.165	.000
5	تساهم الصكوك الإسلامية في دعم الخدمات الصحية لمنسوبي الجامعي.	1.9775	1.08688	16.989	.000
6	تساهم الصكوك الإسلامية في توفير الأراضي اللازمة للمشاريع الجامعية.	2.0562	1.14176	16.182	.000
7	تساهم الصكوك الإسلامية في إنشاء المرافق الأساسية للجامعة.	2.0112	1.17255	16.106	.000
8	تساهم الصكوك الإسلامية في دعم البحوث العلمية في الجامعة.	2.2697	1.32942	20.256	.000
9	تساهم الصكوك الإسلامية في تجهيز المعامل بوسائل التقنية الحديثة.	2.0449	.95239	17.513	.000
10	تساهم الصكوك الإسلامية إنشاء المستشفيات التعليمية الجامعية.	2.1348	1.15001	16.117	.000

11	تساهم الصكوك الإسلامية في تنويع صيغ الاستثمار والتمويل للجامعة.	2.2921	1.34166	20.238	.000
12	تساهم الصكوك الإسلامية في منح المستثمرين امتيازات محدودة.	2.2472	1.04752	15.623	.000
13	الصكوك الإسلامية هي ترجمة للتعاون بين الجامعات الحكومية والقطاع الخاص.	1.9213	1.16018	20.256	.000
14	تتاح الخبرات البشرية والمؤسسية المتخصصة في إدارة الصكوك الإسلامية.	2.0449	.95239	21.330	.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول نتيجة اختبار T للفروق بين استجابات قيادات الجامعة أن هذه الفروق معنوية حيث قيمة مستوي الدلالة لكل بعد أقل من مستوي المعنوية المفترض (0.05) ، وهذا يدل على وجود إختلافات جوهرية في استجابات قيادات الجامعة لبعد دور الصكوك الإسلامية في تمويل الجامعات الحكومية السعودية ، يتضح من ذلك صحة وقبول الفرض الرابع.

النتائج والتوصيات :

أولا : نتائج الدراسة

- توجد موافقة ذات دلالة إحصائية على أن أفراد العينة يقرون باعتماد الجامعات علي التمويل غير الحكومي بدرجة ضعيفة، وتوجد فروق بينهم في تحديد المصادر الأكثر في الاعتماد عليها.
- توجد موافقة ذات دلالة إحصائية على أن أفراد العينة يقرون بعدم توافر الصكوك الإسلامية في التطبيق الفعلي، وتوجد فروق بينهم في تحديد آلية الاستفادة منها.

ثانيا:-التوصيات

جدول رقم (11) توصيات الدراسة

التوصية	آليات التنفيذ
تنويع مصادر تمويل الجامعات الحكومية السعودية	أولا: استغلال الموارد الحالية للجامعات من خلال: -منح صلاحيات للجامعة بالإدارة الاحترافية سواء مالية وإدارية لاستثمار مواردها بصورة مباشرة، التخطيط للهيكل المالي للجامعة بوضع خطط مالية واضحة للتمويل والاستثمار وإدارة الموارد، توفير قاعدة بيانات عن كل الموارد المالية المتاحة والمطلوبة، استثمار أصول الجامعة ثانيا: - العمل على إيجاد مصادر بديلة للتمويل الحكومي من خلال: حصر الأصول المادية والتقنية والبشرية وتحديد أوجه الاستفادة منها: وضع خطة استثمارية للاستفادة من الأبحاث العلمية مجتمعيا، إقامة شراكات مع مؤسسات المجتمع المدني وإنشاء شركاء مبتكرة، فتح منافذ بيع لمنتجات بعض كليات الجامعة، إقامة المعارض التي تصاحب الفعاليات، الدعاية والإعلان للترويج

	للشركات داخل أروقة الجامعة مقابل رسوم، الاستفادة من الكليات الطبية بتقديم استشاري الجامعة الخدمات بأجر رمزي، تنفيذ دورات تدريبية بعائد مادي، تفعيل دور المراكز الاستشارية والاستفادة من ريعها، إدارة المساحات داخل الحرم الجامعي، فرض رسوم على الطلاب المتأخرين، فرض رسوم على بعض الخدمات المقدمة.
الحد من الهدر في الإنفاق بالجامعات	استخدام التقنية الحديثة في الرقابة على الأداء المالي، الاهتمام بترشيد الإنفاق في الجوانب غير الضرورية، تحديد مخاطر الاستثمار وترشيد النفقات، الغاء المنح الدراسية، تحديد فرص توفير التكاليف، وضع نظام دوري لمراجعة أوجه الإنفاق المالي من خلال الحوكمة والرقابة المالية.
تفعيل دور الصكوك الإسلامية في تمويل الجامعات	عقد ندوات تعريفية بالصكوك الإسلامية، توفير صكوك التمويل مقابل حق الانتفاع دون الملكية للأصول، عمل محفظة استثمارية للجامعة تشمل الأصول المملوكة لها، وضع خطط للاستثمار تقوم على دراسة وتشخيص الإمكانات الحالية والمستقبلية، تكوين محفظة للأوراق المالية والصكوك الإسلامية مع إنشاء شركات تمويلية لإدارة الصكوك، العمل على منح المستثمرين بالصكوك امتيازات محددة، تكريم المساهمين بالصكوك سنويا.

المراجع: -

إسماعيل، طلعت حسيني. (2017) تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، **مجلة دراسات تربوية ونفسية**، كلية التربية، جامعة الزقازيق ،95(1) :6.

البلوي، محمد أحمد سالم. (2020). واقع حكومة التمويل في الجامعات السعودية الحكومية: دراسة تحليلية، **مجلة القراءة والمعرفة**، جامعة عين شمس، العدد 223: 223-247.

الجندي، نرمين زكريا. (2015). الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات"، **مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي**، مصر، 19(56) :15-80.

جوهر، يوسف عبد المعطي مصطفي. (2004). تصور مقترح لزيادة الموارد المالية بالجامعات المصرية في ضوء خبرات بعض الجامعات الأجنبية، المجلس العالمي لجمعيات التربية المقارنة، **مجلة التربية**، 7، (11): 57-107.

حامد، محمد وآخرون. (2008). **تمويل التعليم الجامعي واتجاهاته المعاصرة**. القاهرة: عالم الكتب.

الحربي محمد أحمد. (2015). بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود أ نموذجا، **مجلة كلية التربية**، كلية التربية، 26(103): 141-172.

الحمادي، فايزة صالح، وسالم سماح محمد. (2017). تنمية الموارد الذاتية للجامعات السعودية بالتطبيق على جامعة الملك فيصل. بحث مقدم إلي **مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030**، جامعة القصيم، القصيم: يناير،2017م.

الحنيطي، هناء محمد هلال. (2015). دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية: دراسة حالة، **مجلة دراسات – العلوم الإدارية**، الجامعة الأردنية، 42(2): 553-565.

الرحيلي، محمد سليم الله بن رجاء الله. (2019). بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغييرات الاقتصادية المعاصرة من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس بها، **مجلة البحث العلمي في التربية**، جامعة عين شمس، 2(20): 137-183.

الزهري، كريم محمد عبد السميع. (2017). دور الصكوك المالية الإسلامية في تعزيز التنمية الاقتصادية، **مجلة الدراسات المالية والمصرفية**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 25(3): 51-55.

سعادة، جودت أحمد صالح، والحضرمي، أحمد سعيد ناصر. (2021). واقع تمويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان وتحدياته. **مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، رابطة التربويين العرب، العدد 135: 23-46.

الشريف، لؤلؤة محمد صالح. (2020). تحول الجامعات السعودية إلى جامعات غير ربحية في ضوء التجارب العالمية: استراتيجية مقترحة. **حوليات آداب عين شمس**، جامعة عين شمس، مجلد 48: 165-186.

عباسي، طلال، والعربي، يخلف. (2018). الصكوك الإسلامية بديل تمويلي مستحدث في ظل الهندسة المالية الإسلامية. بحث مقدم إلي المؤتمر العلمي الدولي **دور المصارف الإسلامية في التنمية**، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح وجامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، إبريل.

العزام، ميسم فوزي مطير. (2019). التهديدات المالية التي تواجه التعليم العالي وسبل معالجتها من وجهه نظر القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية، **مجلة دراسات – العلوم التربوية**، الجامعة الأردنية،46(3): 19-31.

عزب، محمد علي. (2011). **التعليم الجامعي وقضايا التنمية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة:353.

العقيلي، عليا علي محمد، والقحطاني، منيرة عبد الله. (2019). التعليم العالي والمهني وتمويله في ألمانيا والمملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة. **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، المركز القومي للبحوث غزة، 3(17): 30-51.

عيروط، مصطفي محمد مصطفي. (2017). مشكلات التمويل المالي وأثرها على اتخاذ القرارات الإدارية من وجهه نظر الإدارة العليا في الجامعات الأردنية الحكومية، **مجلة العلوم التربوية**، جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا للتربية، 25(3): 536-565.

عيسى، ثروت عبد الحميد عبد الحافظ، وسعد، السيدة محمود إبراهيم. (2018). تمويل جامعة الملك خالد في ضوء صيغة الجامعة الاستثمارية: تصور مقترح، **مجلة لمسات تربوية ونفسية**، جامعة الزقازيق، العدد 101: 1-120.

غويني، سمير. (2018). الصكوك الإسلامية ودورها في توفير الاحتياجات الرسمية للدول، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، جامعة لونيسي على البليدة2، العدد 20: 271-285.

فايد، عبد الستار محروس عبد الستار. (2017). تنويع الموارد المالية لتطوير التعليم الجامعي الحكومي بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية، **مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية**، جامعة الفيوم،4(8): 282-314.

القحطاني، مبارك فهيد سرحان. (2013). التخطيط لتعبئة موارد إضافية للجامعات السعودية، **مجلة كلية التربية**، جامعة عين شمس، كلية التربية، 1(37):90-155.

الماجد، ابتسام حمد عبد الله. (2018). تصور مقترح لبدائل تمويلية في الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة. **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**،26(6): 30-52.

مجلس الخدمات المالية الإسلامية، (2013). المعيار رقم15" المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (عدا مؤسسات التأمين الإسلامي التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي)" كوالالمبور، ماليزيا.

محمد، سامي عبيد، وجماز، عدنان هادي. (2015). الدور التمويلي للمصارف الإسلامية: التمويل بالصكوك تجربة ماليزيا، **مجلة العلوم الاقتصادية**، جامعة البصرة، 10(38): 109-142.

محمد، ممدوح عبد الفتاح أحمد. (2015). متطلبات إصدار وتداول وإطفاء الصكوك الإسلامية في بيئة الأعمال المصرية، **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة**، جامعة كفر الشيخ: 1-42.

المنقاش، سارة عبد الله. (2017). نموذج مقترح للاستثمار في البرامج الأكاديمية بالجامعات السعودية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص، **مجلة كلية التربية**، جامعة الأزهر، 174(1):373.

ناصر، سليمان، زيد، ربيعه. (2014). إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية، **مجلة دراسات اقتصادية إسلامية**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 20(1): 4

الهلالي، مبارك عبد القادر محمد. (2021). دور الصكوك الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: تجربة السودان، **مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية**، العدد1 : 62-94.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2015). معيار المحاسبة المالية رقم (25)" الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة"، مملكة البحرين.